الأمم المتحدة: 20 ألف لاجئ سوري يستخدمون «الطاقة الشمسية» بمخيم الأزرق

سوريا: النظام يتقدم في مسكنة واشتباكات بين فصائل المعارضة في الغوطة

عناصر من جيش النظام السوري

قوات سوريا الديمقراطية

دمشق – «وكالات»: تتواصل الاشتباكات بين قوات النظام وميليشياته من جهة وبين تنظيم داعش الإرهابي من جهة أخرى في ريف بلدة مسكنة، فيما تمكنت قوات النظام من التقدم في عدد من القرى بريف ومحيط مسكنة التابعة لحلب، والوصول إلى الطريق الدولي الواصل من مسكنة إلى ريف الرقة الجنوبي.

وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس السبت، فإن «قوات النظام تمكنت من الوصول إلى الطريق الدولي الآخذ من مسكنة إلى ريف الرقة الجنوبي وريف دير الزور الشرقي، فيما تفصل نحو 5 كيلومترات بين قوات النظام عند الطريق الدولي والضفة اليمنى لنهر الفرات، وفي حال تقدم قوات النظام في المنطقة، فإنها ستكون قد حاصرت تنظيم داعش في بلدة مسكنة».

وتترافق الاشتباكات مع قصف عنيف من قبل قوات النظام وغارات مكثفة من الطائرات الحربية وقصف بالبراميل المتفجرة من الطائرات المروحية، بينماقصفت قوات النظام منطقة في مزارع الأفتريس بغوطة دمشق الشرقية، ما تسبب بأضرار مادية، دون ورود معلومات عن خسائر بشرية.

في حين تجددت الاشتباكات العنيفة بين مقاتلي جيش الإسلام من جهة، وهيئة تحرير الشام وفيلق الرحمن من جهة أخرى، في مزارع الأشعري بالغوطة الشرقية، ما تسبب في مصرع مقاتل من جيش الإسلام، وفقا للمرصد.

وفي سياق متصل، نفذت طائرات حربية غارات استهدفت مناطق في الرقة، بالتزامن مع غارات استهدفت مناطق في شمال المدينة، وسط اشتباكات بين قوات سوريا الديمقراطية وقوات النخبة السورية، وتنظيم داعش من جانب آخر، على محاور في محيط الفرقة 17 ومحيط مزرعة حطين، في محاولة من قوات عملية «غضب الفرات» لتحقيق تقدم في المنطقة، ومعلومات عن خسائر بشرية في صفوف طرفي القتال.

من جانب آخر ترجح مصادر كردية أن «بقاء ميليشيات الحشد الشعبي على الأراضي السورية يبشر بمواجهة مفتوحة مع هذه الميليشيات التي باتت محتلة الأراضي السورية».

وأكدت المصادر، التي وصفتها صحيفة عكاظ السعودية بـ «الرفيعة» أن «وجود ميليشيات الحشد الشعبي في قريتي البوارذي وقصيبة السوريتين في ريف الحسكة، والذي أدى إلى فرار مئات العائلات، خوفا من عمليات انتقام محتملة قد تقدم عليها هذه الميليشيات، يضع قوات سوريا الديموقراطية في موقع المدافع عن النفس، لافتة إلى أنه في الوقت الذي تحارب فيه «قسد» تنظيم داعش في الرقة، ترى هذه الميليشيات تتسلل إلى الأراضي السورية».

وذكر ناشطون من مدينة الحسكة السورية، أن «ميليشيات الحشد الشعبي توغلت في عمق الأراضي السورية 10 كيلومترات بعد انسحاب تنظيم داعش من الشريط الحدودي».

ومن جهة أخرى، قالت مصادر رفيعة في المعارضة السورية إن «ثمة رغبة دولية بتجميد الصراع في الشمال السوري واقتصاره على مواجهة تنظيم داعش في الرقة، بينما تحركت الجبهة الجنوبية في درعا ضد النظام والميليشيات الإيرانية»، فيما بقيت الأردن ملتزمة الحياد والصمت إزاء هذه المعارك التي تدور على مقربة من حدودها.

وأكد مسؤولون أردنيون أكثر من مرة أن «القوات الأردنية لن تنجر إلى أي صراع في الداخل السوري، إلا أن القوات الأردنية ملتزمة بالدفاع عن أراضيها».

من ناحية أخرى ذكرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أن «مخيم الأزرق للاجئين السوريين في الأردن، أصبح المخيم الأول في العالم المزود بالطاقة الشمسية- الكهروضوئية».

وأوضحت المفوضية، في فيديو نشرته على صفحتها الرسمية في موقع فيس بوك، أمس الجمعة، أن «المشروع الذي أطلقته بالتعاون مع إيكيا، سيسمح بتوفير الكهرباء لـ 20 ألف لاجئ سوري في المخيم».

وقالت المفوضية إن «أفراد آلاف العائلات السورية سيتمكنون من إضاءة منازلهم وشحن هواتفهم وتبريد أطعمتهم بواسطة الطاقة الشمسية، بعد أن أصبح مخيم الأزرق في الأردن المخيم الأول للاجئين في العالم الذي يزود بالطاقة المتجددة».

وأضافت أن «المشروع يحمل خبراً سارا للأردنيين أيضاً، حيث سيستفيد المجتمع المحلي من أي طاقة كهربائية إضافية مجانا، فيما ستتيح محطة توليد الطاقة الشمسية توفير 1.5 مليون دولار أمريكي كل عام، والحد من انبعاثات ثاني اكسيد الكربون بمقدار 2.370 طنا سنويا، كما وفرت فرصا لكسب الدخل لأكثر من 50 لاجئا».

إسرائيل استثمرت مليارات الدولارات في الاستيطان منذ 1967

مستوطنات إسرائيلية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: استثمرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مليارات الدولارات لبناء وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية المحتلتين منذ حرب يونيو 1967 وبداية احتلال واستيطان الأراضي الفلسطينية.

ولا يتوفر أي رقم رسمي شامل حول المبالغ التي انفقت على الإستيطان منذ 1967، ولكن وزارة المالية التي تنشر كل سنة جزءاً من المبالغ المستثمرة تحدثت عن انفاق 3.5 مليارات من 2003 إلى 2015 في الضفة الغربية وحدها.

ولا تشمل هذا المبالغ الكلفة الهائلة للبنى التحتية مثل الطرق الالتفافية المخصصة للمستوطنين أو التدابير الأمنية المحاطة بالمستوطنات.

ولا تأخذ في الاعتبار الاستيطان في القدس الشرقية المحتلة التي ضمتها اسرائيل واعتبرتها مع القدس الغربية عاصمة أبدية لها رغم عدم اعتراف المجتمع الدولي بذلك، ولا الاستيطان في قطاع غزة الذي تم تفكيك مستوطناته وإجلاء ثمانية آلاف مستوطن وجندي منه في 2005.

ويزيد عدد المستوطنين عن 600 الف بينهم 400 الف في الضفة الغربية، وبعد جودهم مصدر احتكاك وتوتر مستمر مع 2.6 مليون فلسطيني في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية المحتلة.

ويعتبر المجتمع الدولي الاستيطان مخالفاً للقانون الدولي وتعده العديد من الدول عقبة رئيسية امام التوصل إلى حل للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، لكنه استمر في ظل كل الحكومات الإسرائيلية.

ويقدر المدير العالم لمنظمة «مركز ماكرو للاقتصاديات السياسية» غير الحكومية روبي نانانسون، التي تنشر تقارير حول الاستيطان أن «إسرائيل استثمرت عشرين مليار دولار على الاستيطان خلال الخمسين عاما الماضية».

ويضيف أن المساحة الكلية للابنية الاستيطانية في الضفة الغربية ازدادت بنسبة 100 في المئة خلال 18 سنة. وبغية تشجيع التوسع الاستيطاني، يتلقى كل مستوطن في المعدل مساعدات وإعانات حكومية تزيد بثلاث مرات عما يتلقاه الإسرائيليون داخل إسرائيل.

ويقدر شلومو سفيرسكي من منظمة «مركز ادفاء» غير الحكومية كلفة الاستيطان بنحو 15.2 مليار دولار للفترة الممتدة من 1988 إلى 2015. ويضيف أن هذه النفقات تمثل «عبئا على كاهل الدولة يسهم في تعميق الفروقات الاجتماعية، نظرا لأن الأموال تنفق على الاستيطان والدفاع بدلا من المشاريع الاجتماعية».

على الرغم من النفقات الهائلة يرى العديد من المنظمات غير الحكومية المؤيدة لإقامة دولة فلسطينية مستقلة أن مواصلة الاستيطان ليس امراً محتماً.

ويقول جلعاد شير المستشار السابق لرئيس الوزراء الاسبق إيهود باراك وأحد مؤسسي منظمة «بلو وايت فيوتشر» غير الحكومية المدافعة عن «الطابع اليهودي والديموقراطي لإسرائيل» إنه على «قناة بأن الاقتصاد الإسرائيلي يمكنه توفير العشرة مليارات دولار التي تعد كلفة نقل وإعادة إسكان 100 الف مستوطن إسرائيلي».

وهؤلاء هم سكان المستوطنات المعزولة في الضفة الغربية، والتي يمكن أن يتم إخلاؤها في اطار اتفاق يتم التوصل اليه بنتيجة المفاوضات مع الفلسطينيين حول تقاسم الأراضي في المقابل. هناك توافق عام في إسرائيل على ضم الكتل الاستيطانية الكبرى.

ويقول جلعاد شير: «وضعنا خطة مفصلة وقابلة للتطبيق لإجلاء المئة الف مستوطن» لأن الحكومة رفضت فعل ذلك، رغم تقرير رسمي صادر في 2010 يدعو الى وضع خطة معائلة».

ويضيف «استنتاجاتنا واضحة: لا يمكن القول بأن الوضع غير قابل للتغيير. هناك خيارات اقتصادية لتطبيق حل الدولتين لشعبين».

ويقول روبي نانانسون إن «سيناريو إجلاء 100 الف مستوطن «ممكن تماما» شرط أن يتم ذلك على سنتين أو ثلاث سنوات، لكن المشكلة برأيه ليست اقتصادية، إنها سياسية بالدرجة الأولى».

«الدستورية» تؤيد حبس رؤساء التحرير في جرائم النشر

مصر: القوات المسلحة تحذر المواطنين من شركات تدعي الانتساب لوزارة الدفاع

القوات المسلحة المصرية

القاهرة – «وكالات»: طالبت القوات المسلحة المصرية، المواطنين بعدم الانسياق وراء ادعاءات بعض المراكز المتخصصة في مجال تنظيم وتسويق المؤتمرات المختلفة بالقطاع المدني بتنفيذ تلك المؤتمرات تحت إشراف ورعاية القوات المسلحة وخاصة فيما يتعلق بالمناسبات الوطنية والعسكرية.

وأوضحت القوات المسلحة، أن تلك المؤسسات ترغب في استقطاب أكبر عدد من الحضور لتحقيق مكاسب مادية، لذا فتؤكد على عدم الانسياق وراء تلك الدعوات، وأنه في حالة تنظيم القوات المسلحة لأي نشاط يتم الإعلان عنه من خلال الطرق الرسمية للقوات المسلحة عن طريق الموقع الرسمي لوزارة الدفاع، والصفحة الرسمية للمتحدث العسكري، وليس عن طريق الشركات المدنية.

من ناحية أخرى قررت المحكمة الدستورية العليا بالقاهرة، أمس السبت، عدم قبول الدعوى المطالبة بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة 178 مكرر من قانون العقوبات، الخاصة بجرائم النشر، والتي تنص على حبس رؤساء التحرير في جرائم النشر.

وطالبت الدعوى التي حملت رقم 137 لسنة 24 دستورية، بعدم دستورية المادة 178 مكرر من قانون العقوبات، والتي تقضي فيما يخص صنع أو الحيازة بقصد الاتجار أو التوزيع، أو الاتجار أو اللصق أو العرض، مطبوعات أو محفوظات أو رسومات أو إعلانات أو صورا محفورة أو منقوشة أو رسومات يدوية أو فوتوغرافية أو إشارات رمزية أو غير ذلك من الأشياء أو الصور، إذا كانت منافية للآداب العامة، عن طريق الصحف، وتنص على أن يكون رؤساء التحرير والناشرون مسؤولين كفاعلين أصليين بمجرد النشر، وتتم معاقبتهم بالحبس مدة لا تزيد على سنتين، وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كما قضت المحكمة الدستورية العليا، بعدم دستورية المادة 52 من قانون تنظيم الصحافة رقم 96 لسنة 1996، فيما تضمنته من اشتراط تاسيس شركات مساهمة للحصول على ترخيص بإصدار الصحف.

وكانت المحكمة الدستورية، تسلمت تقرير هيئة المفوضين في الطعن بعد إيداع تقريرها بالرأي الدستوري والقانوني في القضية، والذي انتهى إلى عدم دستورية المادة المطعون عليها، لمخالفتها نص المادة 70 من دستور 2014، والتي نصت في فقرتها الثانية على أن «تصدر الصحف بمجرد الإخطار على النحو الذي ينظمه القانون».

وقالت «المفوضين» إن الدستور كفل حرية إصدار الصحف، ونص صراحة على إصدارها بالإخطار، وأن النص المطعون عليه وضع قيدا على هذه الحرية، بأن اشترط على الاشخاص الاعتبارية، فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات، أن تتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة للحصول على ترخيص باصدار الصحف.

وأضاف التقرير أن النص المطعون عليه حول الإخطار المنصوص عليه في الدستور لإصدار الصحف إلى ترخيص، وأنه يجب أن تكون الشروط الواردة في قانون تنظيم الصحافة والمتعلقة باصدار الصحف ملتزمة بالنص الدستوري وهي «الإخطار».

وتنص المادة 52 المطعون عليها على: «ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة للصحف مكفولة طبقا للقانون، ويشترط في الصحف التي يصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات أن تتخذ شكل تعاونيات أو شركات مساهمة، على أن تكون الأسهم جميعها في الحالتين اسمية ومملوكة للمصريين وحدهم، وأن لا يقل رأس مال الشركة المدفوع عن مليون جنيه إذا كانت يومية ومائتين وخمسين الف للشخص وأفراد أسرته وأقاربه حتى الدرجة الثانية في رأس مال الشركة على 10 في المئة من رأس مالها، ويقصد بالأسرة الزوج والزوجة والأولاد القصر، ويجوز إنشاء شركات توصية بالأسهم لإصدار مجلات شهرية أو صحف إقليمية، ويسري على هذه الشركة الشروط السابقة».

أفغانستان: 12 قتيلاً في انفجارات قرب جنازة في كابول

كابول – «وكالات»: قال مسؤول أمني وشاهد إن 12 شخصا على الأقل قتلوا في 3 انفجارات أمس السبت في كابول قرب جنازة ضحية للاشتباكات العنيفة التي وقعت بين الشرطة الأفغانية ومحتجين قبل يوم.

وقال الشاهد الذي طلب عدم نشر اسمه إن «12 شخصاً قتلوا وأصيب 18 آخرون».

وذكرت قناة «طلوع» الإخبارية الأفغانية أن ما يصل إلى 18 شخصا قتلوا.